بالنفه ثم ينصرف تستراً على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فيأثموا
والطهارة عن الخبث الذي لا يعفى عنه في الثوب والبدن والمكان
فتبطل بخبث في احدى الثلاثة وان جهله مقارن وكذا طاهر لم يجف
محله او هو شرط ان يكون يابساً وان يجتنبه بنحو نفض لا بنحو يبد او عود
فيها او كمه وذلك لقوله تعالى وثيابك فطهر والخبر الصحيح تنزهوا
من البول فان عامة عذاب القبر منه وثبت الامر باجتناب النجاسة
وهو لا يجب في غير الصلوة فيجب فيها ثم يحرم التضمخ به خارجها في المسجد
والثوب بلا حاجة ولو تنجس بعض ثوبه او بدنه بغير معفو عنه
وجهله بان لم يدر محله فيه وهو مؤثر في الصلوة لانه لا بد وجب
غسل جميعه لانه ما بقي منه جزء فالاصل بقاء النجاسة وهو مؤثر في الصلوة
لانه لا بد فيها من ظن الطهارة وبه فارق ما لو اصاب منه جزء قبل
غسله رطبا فانه لا ينجسه لان الاصل عدم تنجس ملاقيه ولا يجتهد
وان كان الخبث باحد كميه لانه شرط لا اجتهاد تعدد المحل كما مر فان
انفصل الكمان اجتهد فيهما ولو غسل نصف متنجس كثوب تنجس
كله ثم باقيه طهر كله ان غسل مع الباقي مجاوره من المغسول
اولا والا اي وان لم يغسل المجاور فيبقى المنتصف بفتح الصاد على
نجاسته دون ملاقيه لان نجاسة المجاور لا تتعدى لما بعده الا ترى ان
السن الجامد لا ينجس منه الا ما لاقى النجاسة دون ما جاوره ولا يضر
صلوة من بيلة في بعض بدنه او محمولة من ثوبه او غيره نجاسة في غيره

في صلاته

قوله ثم باقيه اي بصب الماء لانه يخرج نقية
والا لم يطهر منه شيء لان طرفه الاخر نجس
بالملاقاة قليله مدني

من صلوته وان لم يتحرك بحركته لنسبته اليه لامر ومر
الفرق بين هذا وصحة السجود وان نصح صلوة قابض طرف
حبل او نحوه على نجاسة لاقاها او لاقى ملاقيها كان شد بقلادة
كلب او بحبل طاهر من سفينة تنجز بحره برا او بحراً فيها نجاسة
او حمار حامل لها لانه حينئذ كالحامل للنجاسة وشرط البطلان
في ذلك ان يكون الموضع الذي لقي النجاسة من الحبل ونحوه
يتحرك بحركته على المعتمد فقول المصنف وان لم يتحرك
بحركته ضعيف وان وافق ما في الروضة واصلها وخرج
بشد مجرد اتصاله بنحو القلادة وبقوله قابض ما لو جعله تحت
قدمه فانه لا يضر وان كان مشدوداً بذلك في الثانية او
تحرك بحركته لانه ليس حاملا للنجاسة ولا للمتصل بها ولا
يضر نجاذات النجاسة ليبدنه او محموله من غير اضافة في وقوع
وغيره وان تحرك بحركته كسياط بطرف خيط لعدم ملاقاته
له ونسبته اليه ثم كمره الصلوة مع نجاذاته كاستصحاب نجس او متنجس
وكصلوة تحت سقف متنجس قريب منه بحيث يعد نجاذا بالعرف
كما هو ظاهر ويجب ازالة الوشم بجملة نجاسة تعدى بحملها
اذ هو غرز الجلد بالابرة الى ان يدمى ثم يذر عليه نيلة فان
امتنع اجبره الحاكم هذا كله ان لم يخف محذوراً من محذورات
التيمم السابقة في بابه وان لم يتعد به بان فعل به مكروهاً
او فعله وهو غير مكلف حلاً فاجبع لانه حيث لم يخش محذوراً

قوله اي لان القلادة الخ هذا لا يظهر في الكلب وان لم
تشد وان لم تتحرك بحركته قال في النهاية
وعبروا في النجس بالمتصل وفي الطاهر بالمتحد
اي ونحوه لوضوح الفرق بينهما ما تقرر وهو
ان تصور ما من نجس او الاول فقط يتحرك بحركته
شده به بخلاف ما في الثاني فان بينه وبينها النجاسة
واسطة فاشترط ارتباط يتحرك بحركته والنجس والمتصل
ذلك الا ان يجعل شده طرف الحبل بذنب الطاهر المتصل
بالنجس انتهى سيد عمر

قوله اما اذا طاف فله ذلك اي يعذر ويتيمم
فيما يظهر لانه يباح له الخروج لاجل الوضوء
بما لو لم يتيمم عمر